أخبار قصيرة

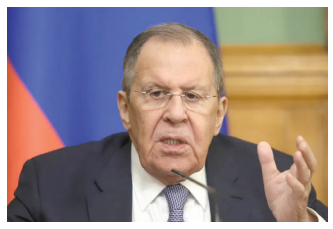

لافروف يتهم واشنطن بالسعي للسيطرة على أسواق الطاقة العالمية

اتهم وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف الولايات المتحدة بالسعي للسيطرة على أسواق الطاقة العالمية، منتقداً تخليها عن العلاقات الدولية المعترف بها، و«التعامل بغطرسة» مع دول أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط. ففي مقابلة بثها التلفزيون الحكومي الروسي الجمعة، قال لافروف إن واشنطن «تعيدنا إلى عالم لا يوجد فيه شيء» من قواعد العلاقات الدولية، مشيراً إلى أن الولايات المتحدة تحكمها عقيدة الهيمنة على أسواق الطاقة العالمية.
وأكد لافروف أن واشنطن «لا تهتم سوى بمصلحتها الخاصة وأنها مستعدة للدفاع عن تلك المصلحة بأي وسيلة، سواء كانت انقلابات أو عمليات خطف أو اغتيالات لقادة الدول التي تمتلك موارد طبيعية يحتاجها الأمريكيون».

تقرير دولي: ٢٦٦ مليون شخص واجهوا الجوع الحاد في ٢٠٢٥

حذر تقرير دولي من أن الصراع في غرب آسيا قد يؤدي إلى تفاقم الأزمات القائمة، كاشفاً أن ٢٦٦ مليون شخص في ٤٧ بلداً أو منطقة واجهوا مستويات مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي الحاد في ٢٠٢٥، وهو ما يقارب ضعف الرقم المسجل في ٢٠١٦.
وأظهر تقرير «حالة الأمن الغذائي العالمي ٢٠٢٦» -الصادر عن تحالف يضم وكالات تابعة للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وشركاء آخرين- أن ثلثي الأشخاص الذين واجهوا أزمات غذائية في العالم العام الماضي يعيشون في ١٠ بلدان فقط. وبيّن التقرير أن النزاعات لا تزال تُشكّل المحرك الرئيسي للأزمة، إذ تتسبب في معاناة أكثر من نصف إجمالي الأشخاص الذين يواجهون مستويات حادة من الجوع.

مبادرة ثانية لأسطول الصمود لكسر الحصار على غزة

قال عضو المجلس الإداري لأسطول «الصمود العالمي» لكسر الحصار على قطاع غزة المحامي فاتح وارول، إن أكثر من ٥٠٠ جمعية ومنظمة مجتمع مدني في تركيا تدعم مبادرة الأسطول. وخلال تصريحات لوارول في ميناء سيراكوزا الإيطالي، الذي وصلت إليه قوارب أسطول الصمود، استعدادًا لاستكمال إبحارها نحو غزة، في محاولة لكسر الحصار الصهيوني وإيصال مساعدات إنسانية.
قال وارول إن «الشعب التركي يشعر بعمق بألم غزة، ويتضامن مع الفلسطينيين فيها»، موضحًا أن أكثر من ٥٠٠ جمعية ومنظمة مجتمع مدني في تركيا تدعم مبادرة «أسطول الصمود»، ومساء الخميس، وصلت سفن «أسطول الصمود»، إلى ميناء سيراكوزا في جزيرة صقلية الإيطالية، بعد انطلاقها في ١٢ نيسان/ أبريل الجاري من برشلونة الإسبانية، متجهةً إلى قطاع غزة.

سدٌّ استراتيجي في مواجهة التوغل الصهيوني

رداً على اعترافه بـ«صوماليلاند».. الصومال تغلق باب المندب وتخنق الاحتلال

الوفاق/ في مطلع عام ٢٠٢٦، دخل العالم مرحلة جديدة من الاضطرابات الاقتصادية والسياسية، بعدما فجّر كيان الاحتلال أزمة غير مسبوقة باعترافه بإقليم «أرض الصومال» كدولة مستقلة، وهو ما رفضته غالبية الدول العربية. هذا الاعتراف لم يكن مجرد خطوة دبلوماسية، بل تحوّل إلى شرارة أشعلت سلسلة من التوترات امتدت من البحر الأحمر إلى مضيق هرمز، وأدت إلى أزمة اقتصادية عالمية غير مسبوقة. في قلب هذه الأزمة يبرز باب المندب، المضيق الاستراتيجي الذي يربط بين المحيط الهندي والبحر الأحمر، والذي أصبح محوراً للصراع الدولي، إذ أعلنت دولة الصومال حظر مرور السفن الصهيونية عبره، لتضع نفسها في قلب معادلة جيوسياسية معقدة.
وهكذا تتجه الأنظار حالياً إلى باب المندب والبحر الأحمر، حيث تسود مخاوف واسعة في المنطقة والأسواق العالمية على إثر ما أعلنته حكومة الصومال باستهداف السفن الصهيونية التي تعبر هذا الممر التجاري البحري، الذي يُعتبر الثاني من حيث الأهمية بعد مضيق هرمز.

الصومال .. سدّ أمام التغلغل الصهيوني

حين نتأمل في خريطة القرن الإفريقي، ندرك أن الصومال ليست مجرد دولة تقع على أطراف المحيط الهندي وخليج عدن، بل هي عقدة استراتيجية تربط بين طرق التجارة العالمية، وممرات الطاقة، وخطوط الملاحة التي تصل الشرق بالغرب. ولموقعها الاستراتيجي نجد محاولات العدو الصهيوني للتغلغل فيها وإيجاد نفوذ له في المنطقة، وذلك عبر الاعتراف بإقليم «أرض الصومال» الذي أعلن استقلاله عام ١٩٩١ دون أي اعتراف دولي به، والإقليم يقع على طول خليج عدن بالقرب من مدخل مضيق باب المندب، وهو ممر مائي رئيسي يمر عبره ما يقرب من ثلث حركة الشحن العالمية.
فالكيان الصهيوني منذ عقود يحاول بناء علاقات مع دول القرن الإفريقي، سواء عبر التعاون الأمني أو عبر مشاريع اقتصادية ظاهرها التنمية وباطنها السيطرة. وقد نجح في إقامة علاقات مع إثيوبيا وإريتريا، مستفيداً من حاجتهما إلى الدعم العسكري والتقني. لكن الصومال، بحكم خصوصيتها الدينية والثقافية، بقيت عصية على هذا التغلغل، رغم محاولات متعددة لاختراقها عبر بوابات إنسانية أو تجارية أو أمنية.
الحكومة الفيدرالية في الصومال وقفت أمام هذا التغلغل الصهيوني ورفضت اعتراف كيان الاحتلال بإقليم «أرض الصومال» الانفصالي وتعيين سفير له فيها، وأعلنت حظر مرور السفن الصهيونية عبر مضيق باب المندب الاستراتيجي، وحذّر السفير الصومالي لدى إثيوبيا والاتحاد الأفريقي، عبد الله ورفا، من أن «أيّ دولة تتدخّل في الشؤون الداخلية للصومال وتضرّ بسلامة أراضيها وسيادتها ستواجه عواقب وخيمة، بما في ذلك فرض قيود محتملة على الوصول إلى مضيق باب المندب».
والصومال رغم ضعفها العسكري، إلا أنها وجدت نفسها فجأة في قلب معادلة جيوسياسية كبرى. إعلانها حظر مرور السفن الصهيونية عبر باب المندب جعلها لاعباً سياسياً في المنطقة والأزمة الحالية، هذا الموقف قد يفتح أمامها احتمالات جديدة أبرزها تحالفات جديدة كما أنه ومن المؤكد أنها ستتعرض لضغوط دولية فالولايات المتحدة والدول الغربية قد تمارس ضغوطاً على مقديشو للتراجع عن قرارها.
ومن أجل مواجهة الخطر الصهيوني، تحتاج الصومال إلى بناء شبكة من التحالفات الإقليمية والدولية التي تدعم موقفها. هذا يشمل التعاون مع الدول العربية والإفريقية، إضافة إلى الاستفادة من التوازنات الدولية التي قد تمنحها هامشاً للتحرك.

القرار الصومالي رسالة تحدي للكيان الصهيوني

وهكذا مثل إعلان كيان الاحتلال اعترافه بـ«أرض الصومال» كدولة مستقلة تحدياً مباشراً لوحدة الصومال وسيادته. وردّ مقديشو جاء سريعاً بإعلان حظر مرور السفن الصهيونية عبر باب المندب، وهو قرار يحمل أبعاداً سياسية أكثر من كونه إجراءً عملياً قابلاً للتنفيذ، إذ أن القدرات العسكرية المحدودة، فالصومال لا يمتلك قوة بحرية أو جوية قادرة على فرض الحظر فعلياً، ولكن الرسالة السياسية يظهر القرار يعكس رفضاً قاطعاً لأي تدخل في سيادة الصومال، ويضع مقديشو في مواجهة مباشرة مع العدو الصهيوني.

باب المندب.. الجغرافيا التي تصنع السياسة

يُمثل مضيق باب المندب بوابة الدخول إلى البحر الأحمر وقناة السويس. هذا الموقع الجغرافي جعله أحد أهم الممرات البحرية في العالم، إذ تمر عبره يومياً ناقلات النفط والغاز والبضائع القادمة من آسيا إلى أوروبا وأميركا. الأهمية الاقتصادية للمضيق تكمن في أنه يمر عبره أكثر من ١٠ ٪ من تجارة النفط العالمية، إضافةً إلى ملايين الأطنان من البضائع. أمّا الأهمية الاستراتيجية له تكمن في أنه يُعد جزءاً من سلسلة مترابطة تشمل قناة السويس ومضيق هرمز، ما يجعله محوراً أساسياً في الأمن البحري العالمي. وأهميته السياسية تقوم على أن أي اضطراب فيه ينعكس مباشرةً على الاقتصاد العالمي، ويضع القوى الكبرى أمام تحديات أمنية واقتصادية.

باب المندب.. التاريخ يعيد نفسه

ليس جديداً أن يكون باب المندب محوراً رئيسياً في قضايا المنطقة بسبب موقعه الاستراتيجي. ففي حرب أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٣، أغلقت مصر واليمن المضيق أمام السفن الصهيونية، ما شكّل ضغطاً كبيراً على كيان الاحتلال، واليوم، يتكرر المشهد بشكلٍ مختلف، حيث تعلن الصومال الحظر، لكن بقدرات محدودة، في ظل سياق عالمي أكثر تعقيداً.

التداعيات الاقتصادية العالمية

إغلاق مضيق هرمز بالتزامن مع تهديدات في باب المندب، خلق أزمة اقتصادية غير مسبوقة. فالعالم يعتمد على هذه الممرات البحرية بشكلٍ أساسي، وأي اضطراب فيها يؤدي إلى ارتفاع أسعار الطاقة إذ يصبح كل من النفط والغاز أكثر تكلفة بسبب صعوبة النقل، وكذلك زيادة تكاليف الشحن والتأمين فشركات النقل البحري ستضطر لدفع مبالغ مضاعفة لتأمين سفنها، وكذلك ستتعطل سلاسل التوريد فالبضائع والمواد الخام ستتأخر في الوصول، ما يرفع معدلات التضخم عالمياً، والانعكاسات على الدول المستوردة للطاقة والغذاء ستكون كبيرة.
ختاماً الأزمة الراهنة تكشف هشاشة النظام الاقتصادي العالمي أمام التوترات الجيوسياسية. فباب المندب، رغم صغر مساحته، يحمل وزناً استراتيجياً هائلاً، وإغلاقه أو حدوث اضطرابات أمنية فيه سينعكس مباشرة على أسعار الطاقة والتجارة الدولية. الصومال، بقرارها حظر مرور السفن الصهيونية، وضعت نفسها في قلب هذه الأزمة، لتصبح لاعباً سياسياً رغم ضعفها العسكري. ومع استمرار التوترات في البحر الأحمر والخليج الفارسي، يبدو أن العالم مقبل على مرحلة جديدة، حيث تتحول الممرات البحرية إلى ساحات للصراع السياسي والعسكري، وتصبح الدول الصغيرة مثل الصومال جزءاً من معادلة أكبر تُحدد مستقبل الاقتصاد العالمي. وهكذا رغم ما تواجهه الصومال من تحديات، تقف اليوم أمام لحظة تاريخية فارقة. فالتوغل الصهيوني في القرن الإفريقي ليس مجرد خطر عابر، بل هو مشروع استراتيجي يُهدد الأمن القومي العربي والإفريقي، ويستهدف السيطرة على الممرات البحرية التي تُشكل شريان الاقتصاد العالمي.

الأهمية الاستراتيجية لمضيق باب المندب تكمن في أنه يُعد جزءاً من سلسلة مترابطة تشمل قناة السويس ومضيق هرمز. ما يجعله محوراً أساسياً في الأمن البحري العالمي

أكدت وزارة الداخلية والأمن الوطني في قطاع غزة، أنّ الاحتلال الصهيوني يُصعد من عدوانه وجرائمه بحق المدنيين وعناصر الشرطة. وأعلنت الوزراة ارتفاع عدد شهداء الشرطة في غزة منذ وقف إطلاق النار في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي إلى ٣١ شهيداً.
كما طالبت الوزارة الوسطاء والضامنين لاتفاق وقف النار بالتحرك العاجل لمنع ارتكاب مزيد من الجرائم، مشيرةً إلى أنّ استمرار الاحتلال في استهداف الشرطة يُمثل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي.
ومساء الجمعة، أفادت وزارة الداخلية بارتقاء ٧ شهداء بينهم ضابطان ومعاونا شرطة و٣ مواطنين، وإصابة عدد آخر بقصف طائرات الاحتلال مركبة للشرطة في خان يونس جنوبي قطاع غزة، ونقلت وسائل إعلام فلسطينية إلى أنّ الاستهداف الإسرائيلي لسيارة الشرطة أدى إلى استشهاد طفل أيضاً.
كما عمد جيش الاحتلال الصهيوني إلى تنفيذ عملية نسف مباني شرقي مدينة غزة، ويواصل الاحتلال الصهيوني اعتداءاته على قطاع غزة منتهكاً اتفاق وقف إطلاق النار، وقد وصل إجمالي عدد الشهداء إلى ٩٧٢ منذ وقف النار. ويواصل الاحتلال الإسرائيلي اعتداءاته على قطاع غزة منتهكاً اتفاق وقف إطلاق النار، وقد وصل إجمالي عدد الشهداء إلى ٩٧٢ منذ وقف النار. وبلغت الإحصائية التراكمية منذ بدء الإبادة الجماعية في غزة في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣، ٧٢,٥٦٨ شهيداً و١٧٢,٣٣٨ إصابة.

سانشيز «غير قلق» من تقارير أميركية حول تعليق عضوية إسبانيا في «الناتو»

نفى رئيس الوزراء الإسباني بيدرو سانشيز، مساء الجمعة، شعوره بأي قلق إزاء تقارير إعلامية تحدثت عن نقاشات داخل واشنطن بشأن احتمال تعليق عضوية إسبانيا في حلف شمال الأطلسي، على خلفية موقف مدريد المعارض للعدوان الأمريكي الصهيوني على إيران.
وخلال مشاركته في قمة أوروبية في نيقوسيا بقبرص، شدد سانشيز على أن إسبانيا «شريك موثوق داخل الناتو وتفي بالتزاماتها»، مضيفاً: «نحن لا نبني مواقفنا على رسائل إلكترونية (في إشارة إلى التقارير المنشورة)، بل على وثائق رسمية ومواقف واضحة».
علاوةً على ذلك، أكد سانشيز أن موقف حكومته يقوم على «التعاون الكامل مع الحلفاء ضمن إطار الشرعية الدولية».
الجدير بالذكر أن المعاهدة التأسيسية لحلف شمال الأطلسي، الموقعة عام ١٩٤٩، لا تتضمن أي نص يتيح تعليق عضوية أي من أعضائه أو استبعاده، وهو ما يضعف قانونياً الطروحات المتداولة بشأن هذا الخيار.
ومنذ نهاية شهر شباط/ فبراير، يعارض سانشيز العدوان الصهيوني الأميركي على إيران، ما أثار استياء ترامب، إلى حد تهديده بـ«وقف أي تبادل تجاري» بين البلدين، بالتوازي مع مواجهة الحلف انتقادات متكررة من ترامب منذ عودته إلى البيت الأبيض قبل أكثر من عام.